والتمرة بخمسة مثلا فلا بد من شرط القطع لعدم المشبه بهم ولكن لا يجب
الوفا بالشرط لاجتماع مماثل مثلا مختلفين واحدا هـ ولا يجوز بشرط
قطعها اي ولا بشرط ابقائها للمجيء المذكور لما مر من حديث
بعد بدو الصلاح كذين وعنب مثلا مما يصح بيعه وعلى
بائعه اي حاصد اذا بيع السعف على النابع بشروطه ثلاثة ان يكون
قد بدا صلاحه وان يستحق المشتري الابقاء وان لا يتعذر السعي
وغيره اي وهو الزرع السعي اي الواجب وليس منه ما اذا زاد حتى
تلف ولا يصح بيع ما يقطف اكورا ان بدا صلاحه وقتا بالصرف
عند جزء الاختلاط سقط بمحذوف اي ولا تكلف قطعه الا عند
اذ فاذا بدا لكل ولو قبل النضج والمساحة معا هو الذي يقتضيه كلام
كان الخيار لهما فاذا اختار احدهما وقع الاخر حيث ترجح النضج او لا نظرا
لبقاء العقد تفاديا عن تغرير الزيادي الناذي وهو ظاهر اذا الاصل
تغرير العقود ارواح والعلم احكم وهو من العنب لا غير
الا الليمون وما شابهه لكن اشار الى بقوله وما شابهه اذا الواو لا
تستأنف كلام اعم لا مفهوم له او فيه تفصيل او اشاره ما قيل
وهو بناء اه بين احوال المذكورين اي وهما الجنسان تتخذ
غالبا من العنب اكوز اد الرملي بها مش الروض اكادها من
عصير الرمان وعصير العنب قال واذا اخذ كل واحد من الستة
مع مثلثم مما يجده تحصل منها احدى وعشرون بابا لغرض
مع مغفرة الاعطاف عذب مذاقها تعوق الفتاكي بخبر سنان
وتاكل خذ كل الناس منها منافعا وتوكل فيا العصر ارمضان
وكذا الفواكه والحاصل انه لا يجوز بيع الفواكه الا بشرط
شروط اذا كون البيع عنبا او رطبا واذا كون دما على الارض مكيلا والاذ
عرضا واذا كون دما على الارض يابسا والا خرطبا بفتح الراء والكاف
الطاء واذا كون الرطب على رؤس النخل لا من حكم الرخصة اكل

الرطب

الرطب على التدريج واذا كون دون خمسة اوسق واذا بقاء بعض الثمر
لاذ بيع مطعوم معطوم وهو شرط فيه الحلول والتقابض وحصل
القبض بنقل الثمار والرئيب لاذ مفقود وبالتخلية في النخل الذي
عليه الرطب او الكرم الذي عليه العنب لانه من غير المنقود واذا كون
بعد ظهور الصلاح واذا لا يكلف به زكاة واذا لا يكون مع احدهما شيء
من جنسه فليحفظ فصل في السلم
قال بعض الحنفية هو في اللغة التقديم ومنه قولهم اسلمت على ما
السلعة من خير اي الذي لا يحتاج لبيه وقال بعضهم هو لغة الاستجار
وكان وجهه ان الشرع لما اوجب تسليم راس المال في المجلس كان له
السلم اه وفي حاشية البرماوي ولم يذكر اهم ولا غيره من ان
قضية معناه لغة لكن ذكر العلامة ملا مسكين من الحنفية وتبعه الكثير
انه لغة الاسلف اه وفي الشرع بيع شيء في الذمة بلفظ سلم او سلف
وهذا قال الزركشي ليس لنا عقد اكما سيذكره الشيخ كالسلم
والسلف اسم مصدر لان ماضيه اسلم وسلم واسلف وسلف
بتكرير العين واركان السلم اركان البيع لانه نوع منه كما مر وانما افرده
بالذكر لاجل الشرط الزائد فيه المذكور في كلامه والسلف
اذكرهما لانهما الواردة في الحديث وفيه نظر فان في الحديث
رواية بالفاء والميم وكلاهما في الصحيحين كما في حاشية الجوهري
من اسلف اي من اراد ان يسلف اكخ فليسلف في كيل
معلوم اكمعنى الحديث من اسلم في كيل فليكن في كيل معلوما او موز
ون فليكن وزنه معلوما او اجل فليكن اجل معلوما كما انه
حضر في المكيل والموزون والموجل وتقدم لفوات السلم اكخ اي
انه بيع شيء موصوف في الذمة بثمن عاجل البيع في الذمة سلم مطلقا
وهو ضعيف والمعتمد انه لا يسمى سلما الا ان عقد بلفظه لان العبرة
بجميع العقود لا بعمائها فاخلا عن لفظ السلم بيع حالا اي

Copyright © King Saud University